

10 توصيات على المدى القصير

تضمنت النشرة الفصلية للبنك الدولي عن لبنان سلّة من "التوصيات"، تمثل خلاصة ورقة مفصلة قدّمها البنك لرئيس الجمهورية ميشال عون لتكون خطة عمل لأول 100 يوم من عمر هذا العهد، وهذه التوصيات هي على النحو الآتي:

■ إقرار موازنة 2017: المشروع اليوم في مجلس النواب بعد إقراره في مجلس الوزراء. إقرار الموازنة يحفز الفائض الأولي الذي يعدّ رسالة إيجابية قوية على رغبة الحكومة في فرض إصلاحات اقتصادية. إقرار الموازنة هو الاختبار الحقيقي حيث لبنان يعدّ بلداً «فريداً» ينفق ويجبي الأموال من دون موازنة منذ 2005.

■ إقرار قانون المناقصات العامة: مشروع القانون الحالي أقرّ في عام 1963 وهو يتضمن مركزية مفرطة ينجم عنها تأخر كبير في إنجاز الأعمال المطلوبة. هناك تعديلات على هذا القانون أقرت في مجلس الوزراء، لكنها لا تزال ضمن اللجان النيابية ولم تصل إلى الهيئة العامة للمجلس لإقرارها.

■ إصلاحات مالية: أبرزها ربط زيادة الإنتاج الكهربائي بزيادة التعريفات: هذا الأمر ستكون له نتائج إيجابية، إذ تبين في أحد المسوحات المنفذة أن أكثر من النصف صرحوا عن رغبتهم في تسديد فاتورة مضاعفة للكهرباء في مقابل حصولهم على التيار 24 ساعة. تعرفه الكهرباء من مؤسسة كهرباء لبنان تبقى عادلة أكثر من تلك الصادرة عن مولدات الأحياء، علماً بأنه يمكن الحكومة أن تحمي الفقراء من خلال تسجيلهم في برنامج استهداف الفقراء.

■ الشراكة مع القطاع الخاص: يجب تحديث قانون الشراكة مع القطاع الخاص. النظم والآليات والفعالية هي المطلوبة، وكلها يمكن أن تؤدي إلى تحسين بيئة الاستثمار. النتائج الإيجابية لا تتوقف على القطاع الخاص، بل ستكون من نصيب القطاع العام أيضاً، وهي تشمل خلق الوظائف وزيادة فرص التصريح عن الشركات، وفعالية في الخدمات.

■ إنتاج الكهرباء بواسطة الغاز الطبيعي: يجب الاتفاق على دفتر الشروط الذي يوفر سلّة متكاملة لبدء التنقيب عن الغاز. حالياً، إن غالبية إنتاج الكهرباء يعتمد على الوقود الثقيل، فيما يمثل الغاز الطبيعي المسال كلفة أقل على الخزانة، وتلوث أقل، إلا أنه يتطلب بنية تحتية ليست متوافرة حالياً.

■ زيادة توليد الطاقة الكهربائية وتمويل هذه المشاريع: على مجلس الوزراء أن يدعم هذا التوجه، وأن يؤمن التمويل اللازم لهذه المشاريع لتسريع وضعها قيد العمل، وعليه أن يتعاقد مع مستشار خاص يضع له برنامجاً لتطوير قدرات جديدة في هذا المجال من خلال منتجي الطاقة المستقلين.

■ تأسيس النقل العام: يجب تكليف مجلس الإنماء والإعمار بإجراء التحضيرات والمفاوضات اللازمة لإطلاق مشاريع النقل العام في بيروت الكبرى. من شأن هذا المشروع أن يؤمن عملية ربط بين بيروت وطبرجا، مع إمكانية توسيع الخدمة نحو جبيل وطرابلس. تفعيل مشروع خط الباصات السريع سيؤدي إلى انخراط القطاع الخاص وخلق وظائف، فيما سيؤمن شبكة مواصلات في بيروت الكبرى.

■ شبكات الأمان الاجتماعي: توسيع برنامج استهداف الفقراء لدى وزارة الشؤون الاجتماعية، وتمويله بالشكل اللازم ليطال 20 ألف أسرة تعيش ضمن الفقر المدقع بدلاً من 10 آلاف حالياً. شبكات الأمان الاجتماعي ستخفف من الفقر المنتشر في لبنان، حيث تظهر الإحصاءات أن هناك مليون شخص يستهلكون أقل من 8 دولارات يومياً، فيما هناك عدد مماثل يعيش بأقل من 5,7 دولارات يومياً.

■ معالجة النفايات الصلبة: يجب الاستحصال على موافقة المجلس النيابي على مشروع قانون إدارة النفايات الصلبة الذي وافق عليه مجلس الوزراء في 2012. مشروع القانون يوفر إدارة ملائمة للنفايات ويشجع التخفيف منها والفرز من المصدر وإعادة التدوير والاستفادة من النفايات في إنتاج الطاقة وتسهيلات لمعالجة النفايات... يعدّ هذا المشروع ضرورة للخطوة الأولى في مجال تحديد الأطر القانونية لإدارة البلديات لنفاياتها.

■ تحسين بيئة الأعمال: على مجلس الوزراء إطلاق برنامج إصلاحات لتحسين بيئة الأعمال، تحسين نظام التسجيل التجاري وإصدار التراخيص، وخصوصاً في القطاع السياحي، إقرار قانون التبادل الآمن، إقرار قانون التوقيع الإلكتروني وبرنامج دعم خلق الوظائف في المؤسسات المجهرية والصغيرة والمتوسطة.



برامج التحفيز
الإقراضية تغرق
الأسر بالفروض
وتدعم الأرباح
(الرشيف)

2016، علماً بأن الاقتصاد يعتمد على هذه التدفقات بشكل بنوي لتمويل عجز الحساب الجاري. وقد حققت هذه العمليات أهدافاً متصلة بتكوين احتياطي بالعملة الأجنبية قيمته 34 مليار دولار في نهاية 2016 وهي توازي 12,9 شهراً من الاستيراد.

من تداعيات العمليات المالية أيضاً، التي نفذها مصرف لبنان، أنه لا يمكن توقع نتائجها البعيدة المدى. فبحسب البنك الدولي: "لم تتضح طبيعة المفاعيل الأبعد لهذه الهندسات التي أعطت المصارف أرباحاً استثنائية، وأتاحت لها استقطاب تحويلات مالية من الخارج"، ويؤكد البنك أن «هذه العمليات ليست مقبولة من السوق، وهي تخلق سيولة كلفتها مرتفعة على المدى الطويل، رغم أنها تشجع المصارف على الاحتفاظ بالأصول المحلية».

على أي حال، يقول البنك إنه «في ظل غياب الحكومة، فإن مصرف لبنان يسعى إلى ضبط الطلب ويؤدّي دوراً متعادلاً للحفاظ على الحدود المالية في السوق (سواء من خلال الهندسات والعمليات المالية أو من خلال برامج التحفيز أو من خلال أدوات مالية لاستقطاب الدولارات وإبقائها في لبنان). وفي النتيجة، فإن الديون السيادية لدى المصارف لا تزال مصدر مخاطر ملحوظة».

إذ، رغم كل هذه العمليات المعقدة التي ينفذها القيمين على هذا النموذج لحمايته والحفاظ على استثماريته بكلفة باهظة، إلا أن توقعات البنك الدولي ليست متفائلة، فهو يشير إلى أن «العجز سيبقى بمستويات مرتفعة، وأن الضغط على الحساب الجاري سيبقى قائماً، فيما تستمر الضغوط على السلطات المالية والنقدية للبحث عن مصادر تمويل بالعملة الأجنبية، وستواصل الضغوط على معدلات الفوائد بعدما عادت الفوائد العالمية إلى منحنى الارتفاع، أما التوقعات للنمو في 2017 فهي تقدر بنحو 2,5%».

الشاملة لدى مقاربة الجزئيات. في رأيه، أنه منذ أن تأسس هذا النظام في اتفاق الطائف، حمل بذور انهياره ولم يكن قابلاً للعلاج. ففي عام 2005، وصل هذا النظام إلى أزمة في ظل غياب المسير الخارجي، فيما الداخل عاجز، واليوم نشهد تطور هذه الحالة التي يتحدث عنها البنك الدولي، محدداً مكان العقم في النظام، إذ «لا يمكن الحديث عن نمو اقتصادي بمعزل عن قدرة النموذج القائم على الاستمرار. اليوم، يثير هذا التقرير الشكوك حول إمكانية استمرار النموذج ويتحدث عن قضايا وحلول مطروحة في البلاد منذ سنوات عديدة، لكن الأجدى أن تكون هناك عودة لإقرار صيغة مستقرة للحكم وانتظام لعمل المؤسسات».



كان من مصرف لبنان إلا أن حفز التدفقات الرأسمالية من الخارج. وفق توصيف البنك الدولي التقني، فإن مصرف لبنان «نفذ عمليات مالية كبيرة الحجم وعلى نطاق واسع، وهي فرضت تحولات ديناميكية في القطاع المصرفي على المدى القصير. الميزانية المجمعة للمصارف ازدادت في نهاية كانون الثاني 2017 بنسبة 9,8% مقارنة مع معدل نمو نسبيته 6% خلال السنوات الخمس الماضية. نسبة الميزانية للناتج ارتفعت من 395% إلى 430%. تُرجمت العمليات المالية بزيادة أو تقلص محافظ المصارف لسندات

بدفعها نزولاً أو يمنعها من الارتفاع على الأقل. هم لا يريدون نقل عام لأنهم مهتمون بالعقارات التي تدرّ على المضاربين من أصحاب المصالح والنفوذ الكثير من الأرباح.

حسن كريم: عقم النموذج

«البنك الدولي أصاب بتحديد مكن العقم في النظام اللبناني». بهذه العبارة، يعلق مدير برنامج الحكومة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حسن كريم، على ما ورد في النشرة الفصلية للبنك الدولي. يقول كريم إن النظام السياسي في لبنان يعيش تطوراً أزمته منذ فترة طويلة، فهناك تعطل كامل للمؤسسات وعدم قدرة على اتخاذ القرار وعدم قدرة على التطوير، فضلاً عن غياب الرؤية

تدفعها نزولاً أو يمنعها من الارتفاع على الأقل. هم لا يريدون نقل عام لأنهم مهتمون بالعقارات التي تدرّ على المضاربين من أصحاب المصالح والنفوذ الكثير من الأرباح.

يريد النموذج ان يبقى القطاع العقاري ناشطاً على طول الطرقات والأوتوسترادات

طول الطرقات والأوتوسترادات، فيما وجود النقل العام "المحترم" الذي يتوقف عند محطات معينة، ومنتظم في مواعيد الرحلات وسواها من العملية التنظيمية، لا يخدم فكرة وجود مولات ومطاعم ومحال وأبنية على طول الطريق السريع. وجود هذه المنشآت يرفع أسعار العقارات، فيما النقل العام